

## حراك أميركي فرنسي يكسر جمود الأزمة اللبنانية

بيروت - خرقت تحركات دولية في الساعات الماضية الجمود الحاصل على مستوى الأزمة الحكومية في لبنان، فبالإضافة مع بيان شديد اللمحة للخارجية الفرنسية، أجرى وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو اتصالاً هاتفياً مع الرئيس ميشال عون شدد خلاله على وجوب تسريع تشكيل الحكومة. ووفق بيان لمتحدثة وزارة الخارجية الأميركية، مورغان أورتاغوس، الثلاثاء، أبلغ بومبيو الرئيس عون بأن بلاده "تتطلع إلى تشكيل حكومة لبنانية تلتمز بإصلاحات من شأنها أن تؤدي إلى فرص اقتصادية وحكم أفضل ووضع حد للفساد المستشري".

وتبدأ، الخميس المقبل، استشارات برلمانية يجريها الرئيس عون مع الكتل النيابية لتسمية رئيس للحكومة الجديدة، بعد اعتذار مصطفى أديب في 26 سبتمبر الماضي، عن عدم إكمال مهمته، بعد عرقلته من قبل الفئتين الشيعية حزب الله وحركة أمل. ويوجد تخوف من أن يقدم عون على تأجيل جديد للاستشارات التي كانت مقررة في البداية الخميس الماضي قبل أن تطلب كتل نيابية تأجيلها إلى الأسبوع الجاري لتوسيع مروحة النقاشات حول مبادرة ترشيح رئيس الوزراء السابق سعد الحريري. وهناك حالة من التراخي لدى القوى السياسية اللبنانية لحل أزمة التشكيل، في ظل استمرار انهيار الوضع المالي والاقتصادي.

ويربط البعض الأمر بانتظار بعض الأطراف وعلى رأسهم حزب الله والتيار الوطني الحر، الانتخابات الأميركية وما ستفر عنه من نتائج.

وكان مكتب الرئاسة اللبنانية أصدر بياناً، في وقت سابق، عن اتصال عون وبومبيو، واقتصر على الإعلان عن مساعدات أميركية للمتضررين من انفجار مرفأ بيروت، دون أن تتم الإشارة إلى الحديث الذي جرى بشأن تشكيل الحكومة، فيما بدأ أن الأمر متعمد.

وانتقدت الخارجية الفرنسية في وقت سابق التأخير في تشكيل الحكومة. وقالت في بيان "في الوقت الذي يتضرر فيه لبنان على نحو متزايد من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي فاقمتها عواقب الانفجار الذي وقع في 4 أغسطس الماضي، لا يزال ثمة تأخر في تشكيل حكومة ذات مهمات محددة قادرة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة".

ودعت الخارجية الفرنسية "جميع القادة السياسيين اللبنانيين إلى تحمل المسؤوليات التي تقع على عاتقهم" مجددة التأكيد على "استعداد فرنسا لمواكبة لبنان في مسار الإصلاحات باعتبارها السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله حشد جهود المجتمع الدولي".

# السودان يتنفس الصعداء مع اقتراب لحظة شطبه من لائحة الإرهاب

## الخطوة الأميركية المنتظرة تنعش الآمال في تعافي الاقتصاد السوداني



خطوة طال انتظارها

للمواطنين تعني أن حالة الانتشاء الحالية ستكون وقتية. ولفت سليمان سري، إلى أن المظاهرات التي ستنتقل في ولايات سودانية، الأربعاء، ستكون قائمة وهدفها الأساسي يكمن في حماية الثورة والحكومة بما يدعم تحركات الكون المدني نحو ترتيب أوليات الثورة من جديد، وأن القرار الأميركي يجعل المظاهرات داعمة لحدود بدلاً من أن تكون موجّهة ضده، وستصبح جرحاً متسلسلاً للسلطة الانتقالية، ما يؤدي لتضييق الخناق على محاولات اختطافها. وبرأي البعض من المرابطين، فإن الفصيل في علاقة الحكومة بالمواطنين يتمثل في اقتناع الشعب السوداني بأن مخالفة السلطة البائدة لم تعد موجودة، وطالما استمر الباطل في محاسبات البشير ورموز نظامه والتراخي الأمني في الشارع وخضوعه لهيمنة شخصيات محسوبة على الحركة الإسلامية، فإن الشارع سيظل يتحرك بين حين وآخر لدفع المرحلة الانتقالية إلى الأمام، وتحاشي حدوث انتكاسة.

المجتمع الدولي بحلة جديدة عبر دولة المواطنة، متعددة العلاقات والثقافات والأديان، وفي وقت تشهد فيه البلاد فترة انتقال تستوعب الجميع بما فيها الحركات المسلحة التي أصبحت قياداتها تتواجد في العاصمة بشكل رسمي. وأوضح في تصريح لـ "العرب"، أن فك الحلقات الضيقة من القيود الأميركية على السودان يسهم في إعادة ترتيب الفترة الانتقالية بسلاسة، ويديم تشكيل المجلس التشريعي، والإعلان عن حكومة جديدة، وتنظيم المؤتمر الدستوري قريباً. وتحاول السلطة الانتقالية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الإجماع الإيجابية التي فرضها اتفاق السلام ومن بعده قرار الفلك من لائحة الإرهاب، وتعتزم تسريع الخطوات التي تشعر المواطنين بأن المرحلة المقبلة واعدة بالإنجازات.

لدى العديد من المواطنين يقين بأن حكومتهم ستحاول بشن الطرق إحداث تغييرات على طبيعة المرحلة الحالية حتى يلمس المواطن هذا التغيير، لأن عدم قدرتها على تحسين البنية التحتية

العودة إلى حضن العالم". وأضافت "سنحصل على حزم من جهات متعددة مثل آلية مساعدة الدول الفقيرة (...) وهذه الآلية ستمكننا من الحصول على 1.7 مليار دولار سنوياً".

ويأتي اقتراب خروج السودان من لائحة الإرهاب بعد توقيع اتفاق نهائي للسلام في جوبا، مطلع أكتوبر الجاري، وفي وقت تعمل فيه السلطة الانتقالية على إعادة تشكيل هيكل الحكم، انطلاقاً من مقتضيات الواقع الجديد الذي فرضته اتفاقية السلام.

وتطوي الخطوة الأميركية صفحة قائمة من صفحات نظام الرئيس السابق عمر البشير وتركته السياسية الثقيلة، التي جعلت السودان محاصراً اقتصادياً لأكثر من 27 عاماً، وأن احتضان المجتمع الدولي للخرطوم وتقديم الدعم اللازم للحكومة من شأنه تضييق الخناق على محاولات فلول البشير للعودة إلى السلطة مرة أخرى.

وقال المتحدث باسم التحالف العربي من أجل السودان (هيئة حقوقية)، سليمان سري، إن السودان يستعد للعودة إلى

أحدثت تصريحات الإدارة الأميركية عن اعترافها شطب الخرطوم من لائحة الدول الداعمة للإرهاب موجة إيجابية في الأوساط السياسية والشعبية السودانية، لما لهذه الخطوة من تأثيرات على المسار الانتقالي بعد سقوط حكم عمر البشير.

غير مرتبطة بأي ملف آخر، في إشارة إلى ملف تطبيع العلاقات مع إسرائيل. ويعدّ رفع اسم السودان بدون تعهدات صريحة وملزمة مع التطبيع مشاعر قطاع كبير من المواطنين، ويمنح الحكومة المزيد من التأييد الشعبي، حتى لو كانت هناك تفاهات خفية بين واشنطن والخرطوم على هذا الأمر.

وقال المحلل السياسي خالد النيجاني، إن تغريدة ترامب والردود الرسمية عليها تحمل وعوداً مشروطة من الجانبين، حيث يشترط الرئيس الأميركي في الظاهر بدفع مبلغ 335 مليون دولار للضحايا الأميركيين، بينما الشرط الخفي لا زال يتمثل في التطبيع.

وكان مسؤول أميركي تحدث في وقت سابق بأن قرار شطب السودان من اللائحة السوداء من شأنه أن يهدد الطريق للسلام مع إسرائيل.

وأضاف النيجاني لـ "العرب"، أن السودان يخشى من إمكانية مطالبته بأموال جديدة مع رفع ضحايا تفجيرات 11 سبتمبر دعاوى قضائية تطالب بتعويضات من الدول التي تورطت في دعم وتمويل المنفذين للحادث الإرهابي، ولا تحظى خطوة ترامب بموافقة كاملة داخل الكونغرس الأميركي، ما يشي بأن طريقة التنفيذ قد تشوبها تعقيدات. ويتوقع متابعون أن لا تكون الإجراءات التنفيذية معطلة لترميم قرار رفع السودان من لائحة الإرهاب، وأن هناك توافقاً بشأن خطوات التنفيذ وضماناته السياسية، لأن هناك مصلحة مشتركة، مع حاجة الحكومة السودانية للحركة للحد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية، وحاجة ترامب لاستثمار الخطوة في السياق الانتخابي.

وعلى وقع الموجة الإيجابية التي أحدثها إعلان الولايات المتحدة شطب الخرطوم من القائمة السوداء، بدأت السلطة الانتقالية التحضيرات للحظة التي طال انتظارها والتي ستشعر الباب ليس فقط أمام إنعاش الاقتصاد المنهك، بل وأيضاً إعادة البلد إلى الحضرة الدولية، بعد عزلة طويلة.

وقالت وزيرة المالية هبة محمد علي "نحن لسنا شعباً إرهابياً ولكننا أصبنا بنظام هو ما صبغنا بذلك (...) الآن سنبداً

وقال رئيس الوزراء في بيان بثه التلفزيون الرسمي فجر الثلاثاء "هذا القرار يؤهل السودان للإعفاء من الديون". وأضاف "نحن اليوم ديوننا أكثر من 60 مليار دولار، بهذا القرار يُفتح المجال للإعفاء".

واعتبر أن القرار "يساعد على فتح الباب أمام الاستثمارات الدولية والإقليمية والاستفادة من التكنولوجيا، إذ بقينا أكثر من عقدين محرومين من ذلك نتيجة للعقوبات".

وجددت وزارة الخارجية السودانية، في وقت لاحق التأكيد على أن الخطوة



سليمان سري

السودان يستعد للعودة إلى المجتمع الدولي بحلة جديدة

# انسحاب تركي مفاجئ من أكبر النقاط العسكرية شمال غرب سوريا

## مخاوف كردية من حصول مقايضة بين روسيا وتركيا

والجنوبي الشرقي، وسط معلومات عن انسحاب مرتقب للأتراك من نقاط في ريف حلب ضمن مناطق السيطرة السورية. ولم يصدر أي تعليق من أنقرة حول الانسحاب أو وجهة قواتها.

### أكبر النقاط التركية توجد في بلدة مورك في ريف حماة الشمالي، وقد طوقتها القوات السورية بالكامل في أغسطس 2019

ويسري منذ السادس من مارس وقف لإطلاق النار في إدلب ومحيطها أعلنته موسكو الداعمة لدمشق وأنقرة الداعمة للفضائل، في أعقاب الهجوم السوري الذي دفع بنحو مليون شخص إلى النزوح من منازلهم، وفق الأمم المتحدة. ولا يزال وقف إطلاق النار صامداً إلى حد كبير، رغم خروقات متترة.

وتشهد سوريا منذ العام 2011 نزاعاً دامياً تسبب بمقتل أكثر من 380 ألف شخص وألحق دماراً هائلاً بالبنى التحتية والقطاعات المنتجة وأدى إلى نزوح وتشريد الملايين من السكان داخل البلاد وخارجها.

التركية من جانب واحد، كما يفسر البعض. وتوجد أكبر النقاط التركية في بلدة مورك في ريف حماة الشمالي المحاذي لجنوب إدلب، وقد طوقتها القوات السورية بالكامل في أغسطس 2019.

وقال قيادي في فصيل سوري مدعوم من تركيا، مفضلاً عدم الكشف عن اسمه، إن "القوات التركية بدأت بعد منتصف الليل إخلاء نقطة مورك، وقد خرج صباحاً رتل ضخم"، في طريقه إلى منطقة جبل الزاوية في جنوب إدلب حيث تتمركز أيضاً قوات تركية.

وأفاد شهود عيان عن إجراءات أمنية مشددة للقوات التركية في جنوب إدلب حيث يفترض أن يمر الرتل التركي.

وأكد المرصد السوري لحقوق الإنسان بدء القوات التركية بعد منتصف الليل الخروج من مورك، مشيراً إلى أنها تستعد أيضاً لإخلاء نقاط أخرى، على أن تتمركز في مواقع جديدة.

وأشار المرصد الذي يتخذ من لندن مقراً له ويملك شبكة واسعة من المراسلين في سوريا، إلى أن القوات التركية تواصل تحضيراتها للانسحاب أيضاً من شبر مغار بريفي حماة الشمالي والغربي، والصرمان وتل طوقان والترتبة ومردبخ ومعرحطاط ونقطة شرق سراقب التي تقع في ريفي إدلب الشرقي

ويتضمن الاتفاق جملة من البنود أهمها إنشاء منطقة عازلة حول الطريق الدولي المعروف بـ"أم 4"، وإخلاء تركيا لنقاطها العسكرية، وهو ما لم يتحقق، بل عمدت أنقرة إلى تعزيز تلك النقاط وإنشاء أخرى وصلت إلى 63 نقطة.

ومؤخراً طالبت روسيا تركيا بالالتزام بتعهداتها وإخلاء النقاط التابعة لها لاسيما في مناطق سيطرة القوات الحكومية، بيد أن تلك المطالب قوبلت برفض شديد من قبل أنقرة التي قالت إنها تسترط لانسحابها السيطرة على تل رفعت ومنبج حيث توجد قوات سوريا الديمقراطية.

وتتهم تركيا الأكراد بشن هجمات انطلاقاً من تل رفعت على مدينة عفرين التي كانت سيطرت عليها وعمدت إلى تهجير سكانها من الأكراد في العام 2018 ضمن عملية أطلقت عليها "غصن الزيتون".

وتريد تركيا أن تسيطر على منبج وتل رفعت لتوسيع دائرة حضورها في ريف حلب وخلق الوجود الكردي على طول الشريط الحدودي.

ويقول مراقبون إن خطوة أنقرة بإخلاء نقاط انتشارها التي سبق وعززتها، تنشي بوجود تفاهات جرى التوصل إليها مع الجانب الروسي، مستبعدين فرضية أن تكون الخطوة

ضد الفصائل الجهادية والمقاتلة في المنطقة.

وانتهت تلك العملية باتفاق جديد بين روسيا وتركيا لوقف إطلاق النار في إدلب ومحيطها في فبراير الماضي،

وبموجب اتفاق أبرمته مع روسيا في سبتمبر 2018 في سوتشي، أنشأت تركيا 12 نقطة مراقبة في محافظة إدلب ومحيطها، طوقت القوات الحكومية عدداً منها خلال عملية عسكرية شنتها



ماسر الاستدارة التركية

دمشق - بثير قرار تركيا "المفاجئ" الانسحاب من أكبر نقاط المراقبة التابعة لها في شمال غرب سوريا، نقاط استفهام كبرى لاسيما وأن أنقرة لوقت قريباً كانت ترفض بشدة هذه الخطوة رغم الضغوط الروسية.

ويخشى السوريون ولاسيما الأكراد أن تكون أنقرة نجحت في إقناع موسكو بالمقايضة التي سبق وطرحتها بإخلاء تلك النقاط وتخفيض حضورها العسكري في شمال غرب سوريا، مقابل فسح المجال أمام قواتها لوضع يدها على مدينتي تل رفعت ومنبج في ريف حلب.

وتبدو هذه المخاوف مشروعة في ظل توتر في العلاقات الروسية التركية في شمال شرق سوريا، وسبق أن هدت روسيا الإدارة الذاتية بالانسحاب من المناطق التي دخلتها على إثر اتفاق جرى التوصل إليه مع تركيا لوقف الأخيرة العملية العسكرية التي شنتها في أكتوبر من العام الماضي وسيطرت خلالها على مناطق استراتيجية وهي رأس العين في محافظة الحسكة وتل أبيض في محافظة الرقة.

وبدأت القوات التركية الثلاثاء، الانسحاب من أكبر نقاط المراقبة التابعة لها في مناطق سيطرة الحكومة السورية، وفق ما أكدته مصادر معارضة والمرصد السوري لحقوق الإنسان.